فيلزم افتقار الواجب في تجرده الى العلة العدمية وهو محال وللقائل ان يقول ما ذكرتم من الدليل
على ان وجود الممكن غير مجرد معوض بوجود الواجب فانا نعقل الواجب ونشك في وجوده ولهذا
نحتاج في اثبات وجوده الى البرهان ولو حصل لنا الجزم بوجوده بمجرد تعقله لما احتجنا الى البرهان
في اثبات وجوده ويمكن ان يجاب عنه بان حقيقة الواجب غير معقولة وانما نعقل بصفاته
فلذلك احتجنا الى البرهان في العلم بوجوده ولو امكن معرفة حقيقته لما احتيج بعد تعقل حقيقته
الى اثبات وجوده بالبرهان بخلاف الممكن فان التجرد في وجوده بعد تعقله من لوازم ماهيته — كان التردد
وهذا يستلزم عروض الوجود فيه واعلم ان المصنف لم يذكر في هذه المسئلة مذهب الحكماء بتمامه في
غاية ما ذكره ان الوجود ليس مقولاً بالتواطؤ على وجودي الواجب والممكن وليس هذا تمام مذهبهم
فان مذهبهم ان وجود الواجب مخالف بالحقيقة لوجود الممكنات ومطلق الوجود عارض لتلك — مطلب الدرس
الوجودات الخاصة مقول عليها بالتشكيك ومن الافاضل من ذهب الى ان الوجود لا كلية له ولا — من ذهب
تعدد له ولا عرضية له وانما هو جزئي حقيقي واحد بالتشخص قائم بذاته يوجد منه الماهيات الممكنة
بنوع من التعلق غير مدرك للعقول البشرية ووجودات تلك الماهيات الممكنة عبارة عن وجوداتها
عن وجوداتها العارضة القائمة بها الحاصلة لها بذلك التعلق وكنا نسمع يقول هذا هو مذهب
الاولين والاخرين من الحكماء المحققين ومن مقالات المتصوفة يلوح انهم ذاهبون الى مثل هذا
والتحقيق الحق في هذا ليس مما يتم بمجرد البحث **قال** فصل في ان الواجب لذاته عالم **اقول** — علم
واعلم اولاً ان العلم بالشيء وادراكه بمعنى واحد وهو ان يتمثل حقيقته عند الذات المدركة اي يحصل عنده

حقيقة الشيء اما بنفسها او بصورة ومثال لها اما الاول فكادراكنا انفسنا اذ نعلم بالضرورة ان
ادراكنا انفسنا ليس بحصول صورة من انفسنا فينا وانما هو عبارة عن كون انفسنا حاضرة لنا بحيث
لا نذهل عنها قطعاً ويسمى هذا علماً حضورياً واما الثاني فكادراكنا الانسان فان الشخص الخارجي
منه يحس اولاً بارتسام صورته في الرطوبة الجليدية ارتساماً مشروطاً بحضور ذلك الشخص
عند الحاسة ويتخيل ثانياً بعد غيبة الشخص صورته الخيالية المقترنة بالغواشي المادية بحصولها
في الحس المشترك عند التفاته اليها ونتعقل ثالثاً حقيقته الكلية بحصول صورته العقلية
في النفس ويسمى هذا علماً انطباعياً ومما ينبغي ان يعلم ههنا ان كل موجود مجرد عن المادة ولواحقها — حقها
مدرك بذاته لان كل مجرد فهو مدرك بالذات كما سيأتي بيانه في الفصل الثاني لهذا الفصل وحقيقته
حاصلة له فيكون حقيقته حاصلة لذاته المدركة بالذات فيكون مدركاً بذاته اذ الادراك ليس الا
حصول الحقيقة عند المدرك بالذات وانما قلنا ان حقيقة المجرد حاصلة له لان حقيقة كل
موجود حاصلة له عند حصوله والا لم يكن حقيقة له فان حقيقة كل شيء هي ما به ذلك الشيء هو هو
فلو لم يحصل للشيء حقيقته عند حصوله لكان ذلك الشيء هو ذلك الشيء بدونها فلم يكن تلك الحقيقة حقيقة
له هف واذا تقرر هذا فنقول واجب الوجود عالم بذاته لانه مجرد عن المادة اذ لو كان مادياً
لكان جسماً او جسمانياً فلزم افتقاره ضرورة افتقار الجسم الى اجزائه والجسماني اليه او الى
اجزائه وكل مفتقر ممكن فيلزم ان يكون الواجب لذاته ممكناً وهو محال فثبت ان الواجب لذاته
مجرد عن المادة وقد تبين ان كل مجرد عن المادة عالم بذاته ينتج ان الواجب عالم بذاته وهو المطلوب

Copyright © King Saud University